

كلمة

السيد/منصور عياد العتيبي

مدير إدارة المنظمات الدولية في

اجتماع مراجعة تنفيذ العقد الدولي من أجل العراق

ستوكهولم ، مملكة السويد

29 مايو 2008

السيد الرئيس ،

يسرني في البداية أن أتقدم بجزيل الشكر والامتنان لحكومة مملكة السويد على استضافتها لمؤتمر مراجعة العقد الدولي من أجل العراق ، ونعبر لها عن إعجابنا بالإعداد والتنظيم الجيد لأعمال هذا المؤتمر الذي نرى بأنه يأتي في توقيت مناسب للوقوف على ما تحقق من الالتزامات المتبادلة بين العراق والمجتمع الدولي وتقييم مدى التقدم المحرز في تنفيذ هذه الالتزامات في المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية ، ويمثل انعقاد هذا المؤتمر بعد مرور عام على إطلاق مبادرة العقد الدولي في شرم الشيخ التزام المجتمع الدولي وتمسكه باستقرار العراق وازدهاره ويظهر الحرص والرغبة في الاستمرار بمساعدته لتحقيق رؤيته الوطنية الهادفة إلى بناء عراق موحد ومستقر وآمن وديمقراطي يحترم حقوق الإنسان ويتقيد بالاتفاقيات والالتزامات والدولية وقرارات الأمم المتحدة .

السيد الرئيس ،

لقد استمعنا باهتمام للكلمة الشاملة والمفصلة التي أدلى بها رئيس وزراء العراق السيد نوري المالكي والتي استعرض من خلالها الإنجازات والأهداف التي تحققت في إطار تنفيذ العقد الدولي ، ولا يسعنا هنا إلا أن نشيد بجهود الحكومة العراقية الحثيثة والدؤوبة لفرض القانون والأمن والاستقرار عن طريق مكافحة الإرهاب ونزع أسلحة

كافة الميليشيات والجماعات المسلحة بشكل غير قانوني ، ومن الواضح أن هذه الجهود ساهمت بشكل ملحوظ في انخفاض أعمال العنف وتحسن الأوضاع الأمنية في معظم المحافظات العراقية كما نرحب في هذا السياق بالخطوات الجادة التي اتخذتها وتتخذها الحكومة العراقية لتحقيق المصالحة الوطنية الشاملة بين مختلف مكونات الشعب العراقي ونأمل باستمرار المبادرات السياسية لضمان إشراك جميع فئات وأطياف الشعب العراقي في العملية السياسية .

فالتقدم الحاصل في مواجهة التحديات الأمنية رغم أهميته الكبيرة إلا أنه قد يكون من الصعب الحفاظ عليه على الأرض إن لم يوازيه تقدم مماثل في العملية السياسية من أجل تحقيق الوفاق الوطني المنشود الذي يشعر فيه الجميع بالاطمئنان في ظل دولة يسودها القانون والعدالة والمساواة، ولا شك بأن جهود التنمية وإعادة الإعمار ستسير بخطوات متسارعة إذا ما توفرت البيئة السياسية والأمنية المستقرة .

السيد الرئيس ،

إن دولة الكويت تأمل بأن تتمكن الحكومة العراقية من تنفيذ تعهداتها في مختلف المجالات طبقاً لمبادرة العقد الدولي وخلال المدة المحددة وبما يؤدي إلى خروج العراق من الأزمة والأوضاع الصعبة التي يعيشها وتحقيق الأمن والاستقرار وعودة الحياة الطبيعية إليه واستعادة دوره العربي والإقليمي .

فمنذ سقوط النظام السابق في العراق في عام 2003 لم تدخر الكويت جهداً في تقديم المساعدة للعراق في مختلف المجالات ، ففي المجال السياسي قدمت الكويت الدعم الكامل للحكومة العراقية في المحافل الإقليمية والدولية واستضافت عدة اجتماعات ومؤتمرات هامة كان آخرها الاجتماع الموسع الثالث لدول جوار العراق في شهر ابريل الماضي الذي شدد من ضمن أمور أخرى على احترام الوحدة الوطنية للعراق وسيادته الكاملة وسلامة أراضيه وهويته العربية والإسلامية ، وأكد على التزام المجتمع الدولي بتعزيز السلام والاستقرار والأمن في العراق الذي حتماً سينعكس إيجاباً على أمن واستقرار المنطقة كما أدان البيان الختامي الصادر عن الاجتماع كافة أعمال الإرهاب في العراق ودعا إلى نزع سلاح الميليشيات والجماعات المسلحة .

وفي مجال دعم جهود إعادة الإعمار ، تواصلت الكويت بالتنسيق والعمل مع الحكومة العراقية للاستمرار في تنفيذ ما تعهدت به الكويت في مؤتمر مدريد بتمويل عدد من مشاريع البنية التحتية وإعادة تأهيل القطاع الصحي والتعليمي والقطاعات الإنسانية الأخرى في عدد من المحافظات العراقية ، وفي هذا الإطار تم التوقيع في شهر نوفمبر من العام الماضي على مذكرة تفاهم بين الدولتين تحدد القطاعات والمشاريع التي سيتم تمويلها ، كما قامت الكويت منذ سقوط النظام بإنشاء مركز للمساعدات الإنسانية (H.O.C.) تم من خلاله تقديم مساعدات إنسانية تقدر بأكثر من 250 مليون دولار من جهات رسمية وغير رسمية في الكويت ، ويمثل هذا المبلغ 25% من إجمالي

المساعدات الإنسانية الدولية التي قام المركز بتسهيل دخولها إلى العراق عن طريق الكويت .

وفي الختام نجدد إلتزام دولة الكويت في دعم جهود الحكومة العراقية الرامية الى تحقيق الأمن والأستقرار والتعاون الكامل مع المساعى الإقليمية والدولية لتحقيق هذا الهدف كما لا يفوتنا أن نشيد بدور الأمم المتحدة ونؤكد على حيويته وأهمية استمراره في مساعدة العراق تنفيذاً للولاية التي حددها قرار مجلس الأمن رقم (1700) لبعثة الأمم المتحدة للمساعدة في العراق UNAMI .